



## برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي

## آخر تطورات الأمن الغذائي في اليمن

يناير 2016م

### تتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن نتيجة تصاعد الصراع وانعدام الأمن وضعف حصاد المحاصيل وتعطل الأسواق والأنشطة التجارية

#### أبرز النقاط

- تتعمق الأزمة الإنسانية في اليمن حيث يعاني حوالي 55.6 في المئة من السكان في اليمن (أي 14.4 مليون نسمة) من انعدام الأمن الغذائي ومن بينهم يعاني 7.6 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي الشديد.
- تقع عشر محافظات ضمن مرحلة الطوارئ في انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الرابعة من التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي<sup>1</sup>) - نتائج تحليل التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي يونيو 2015م.
- تأثر كل من الإنتاج الزراعي المطري والمروي في العام 2015م نتيجة لعدم كفاية الأمطار الموسمية وصعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، حيث قدر إجمالي إنتاج الحبوب في عام 2015م بـ 275,773 طن متري وهو أقل بنسبة 30 في المئة بالمقارنة مع إنتاج عام 2014م
- تظهر تقديرات وزارة التجارة والصناعة أن هناك حاجة إلى نحو 3,024,827 طن متري من القمح في عام 2016م
- تضرر أكثر من 2.5 مليون شخص بسبب إغلاق برامج شبكات الأمان وتجميد أو تعليق برامج التنمية المختلفة المدعومة من الجهات المانحة.
- كان الصراع المحلي والنزوح سبباً في تعطل سبل العيش (سبل كسب الرزق)، كما يتسبب تدمير البنية التحتية العامة والخاصة خسائر كبيرة في القطاع التجاري الخاص.
- تظهر إمدادات الوقود وغاز الطهي تحسناً طفيفاً في معظم المحافظات المستهدفة، وعلى الرغم من ذلك وبالمقارنة مع ما قبل الأزمة فقد ارتفع متوسط السعر الشهري من وقود الديزل والبنزين بنسبة 159 في المئة للديزل و 197 في المئة للبنزين.
- تدهورت الخدمات الزراعية العامة بما فيها الترخيد الوبائي البيطري، التحصين ضد الأوبئة الحيوانية ووقاية النبات نتيجة للصراع مما يعرض الإنتاج الزراعي وإنتاج الثروة الحيوانية لمخاطر جسيمة.

مشروع تطوير نظم معلومات الأمن الغذائي ممول من الاتحاد الأوروبي ويقوم على تنفيذه كل من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي التابعة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ويتمثل الهدف من مشروع نظام معلومات الأمن الغذائي في مساعدة ودعم الجهود التي تبذلها الحكومة لعمل ترتيب مؤسسي مساعد لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي مدعوماً بنظام معلومات أمن غذائي وطني يتسم بالصلة والفاعلية والاستدامة. يعتبر مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي مشروعاً لبناء القدرات المؤسسية ويتم تنفيذه على المستوى الوطني ومستوى المحافظات.

تستعرض هذه الوثيقة نظرة عامة عن وضع الأمن الغذائي في اليمن كما هو في شهر يناير 2016م، وتقدم مقترحات عملية بهدف إنشاء نظام معلومات شامل للأمن الغذائي مستدام في البلاد.

للتواصل:  
منظمة الأغذية والزراعة /مشروع نظم معلومات الأمن الغذائي:  
FAOYE@fao.org-FSIS  
+967 432 681 /2  
وزارة التخطيط والتعاون الدولي /السكرتارية الفنية للأمن الغذائي:  
+967 733 725348 drmkred@yemen.net.ye

<sup>1</sup>التصنيف المحلي المتكامل للأمن الغذائي هو عبارة عن مجموعة من الأدوات الموحدة التي تهدف إلى توفير "طريقة موحدة" لتصنيف شدة وحجم انعدام الأمن الغذائي. يستخدم هذا النهج القائم على الأدلة معايير دولية تتيح إمكانية المقارنة بين الأوضاع على مستوى البلدان والفترات الزمنية.

## برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي

### 1. الخلفية / السياق

بعد سنة واحدة من الصراع المتصاعد يخطو اليمن مرة أخرى نحو وضع مستشري ووخيم من انعدام الأمن الغذائي، حيث أدى الصراع في اليمن إلى تدمير البنية التحتية العامة والخاصة وإلى زعزعة استقرار نظام السوق والأسعار والتأثير سلباً على فرص العمل والدخل وتدمير سبل العيش (سبل كسب الرزق) وتعريض الملايين من سكان الريف والحضر إلى العوز وانعدام الأمن الغذائي. يعاني أكثر من 50 في المئة من السكان من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومع استمرار الصراع من المتوقع أن يزداد عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي بين سكان الحضر والريف، وذلك مع استمرار الصراع وتدهور النظام الاقتصادي ومواصلة فرض القيود على الواردات والضغط الاقتصادي على السكان بسبب نقص وارتفاع أسعار الوقود والسلع الأساسية، ذلك وعلى الرغم من أن الواردات من السلع الغذائية الأساسية والتجارة قد تحسنت نسبياً يستمر الصراع في منع التجار من نقل البضائع إلى العديد من مناطق البلاد.

يغلب على التركيب الاقتصادي والمعيشي الاجتماعي في اليمن الطابع الريفي وفي الحقيقة كانت معدلات انعدام الأمن الغذائي والفقر مرتفعة بالفعل قبل الصراع، حيث يعيش 73% من السكان و84% من الفقراء في المناطق الريفية<sup>2</sup>. تزداد مشاكل الفقر وانعدام الأمن الغذائي تعميق بسبب تصاعد الصراع الذي دمر البنية التحتية العامة والخاصة وأوقف سبل العيش نتيجة لخسائر الشركات الخاصة وإغلاق برامج شبكات الأمان وسبل العيش بالإضافة إلى تجميد خطط الاستثمار العام وبرامج التنمية المدعومة من الجهات المانحة. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 55.6 في المئة من السكان (أي 14.4 مليون نسمة في اليمن) يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومن بينهم يعاني 7.6 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي الشديد، أي أعلى بنسبة 23 في المئة بالمقارنة مع النسبة التي أظهرها التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في يونيو 2015م.

هذا وتستمر موجة النزوح الداخلي والهجرة خارج البلاد، وتشير التقارير إلى نزوح أكثر من 2.5 مليون شخص داخلياً وفقاً لتقرير فريق عمل النزوح والهجرة لشهر ديسمبر 2015م، أي بزيادة قدرها 204,014 مقارنة بعدد 2.3 مليون نازح في أكتوبر عام 2015م. أدى تصاعد الصراع بين الأطراف المتحاربة في المناطق المختلفة من البلاد إلى تعطل كبير في تقديم الخدمات العامة الحكومية، الشركات الصغيرة والكبيرة والصناعات التحويلية، وتسبب في إغلاق الأنشطة التجارية الزراعية والأنشطة صغيرة الحجم وبرامج شبكات الأمان. وبالنظر في المشاكل والتحديات المترابطة المذكورة أعلاه فإن وضع الأمن الغذائي يزداد تدهوراً يوماً بعد يوم.

### 2. نظرة عامة على وضع الأمن الغذائي

#### 1-2 إنتاج المحاصيل

في اليمن تُعد المرتفعات الوسطى والمرتفعات الجنوبية والمناطق الساحلية الغربية من حوض تامة هي المناطق الأساسية لإنتاج الذرة الرفيعة والدخن والخضروات والفواكه والمحاصيل النقدية الأخرى، وتبلغ نسبة الأراضي المزروعة المروية بمياه الأمطار حوالي 50 في المئة فيما تنقسم بقية الأراضي الزراعية على 31 في المئة مروية من المياه الجوفية و10 في المئة مروية من السيول فيما تعتمد بقية الأراضي في الري على السدود وجدول المياه والصحاريج. وقد اتسم الموسم الزراعي لعام 2015م بعدم انتظام هطول الأمطار (حيث بدأت الأمطار في وقت متأخر مع بعض فترات الجفاف) على الرغم من أن إجمالي هطول الأمطار الموسمية كان حول المتوسط إلى أعلى قليلاً من المتوسط في معظم المناطق الزراعية. وقد لوحظ تلف بعض المحاصيل وإعادة زراعتها مرة أخرى في العديد من المناطق وكان المحصول ضعيفاً مقارنة بالتوقعات المتوقعة في السنين العادية.

كما بين تحديث وضع الامن الغذائي الذي تم إصداره في أغسطس 2015م تأخر هطول الأمطار خلال منتصف مارس وأوائل أبريل من العام نفسه مما أثر على إنبات ونمو المحاصيل في معظم مناطق زراعة الذرة. ونتيجة لذلك كانت هناك تأخيرات كبيرة في الزراعة والإنبات مما أدى إلى بطء نمو المحاصيل. وخلال الموسم الزراعي 2015م، لم تتمكن العديد من المناطق المتضررة بالصراع في تعز، صعدة، حجة، اب، الضالع، لحج، البيضاء وشبوه من الزراعة والقيام

<sup>2</sup> تقرير تقييم الفقر (2007م) البنك الدولي

## برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالممارسات الزراعية العادية مما أثر سلباً على إنتاج وتوافر وأسعار المنتجات الزراعية المحلية المختلفة في الأسواق. وقد انتهى الموسم الزراعي الرئيسي لعام 2015م للذرة الرفيعة والدخن والذرة الشامية والتي تمثل الإنتاج المحلي الرئيسي للحبوب ويجري حالياً زراعة البقوليات لعام 2016/2015م. وقد بلغ إجمالي الأراضي المزروعة بالحبوب (الذرة الشامية والقمح والذرة الرفيعة والدخن والشعير) في 2014م (352,069) هكتار في حين تشير التقديرات إلى الانخفاض بنسبة 30-35% خلال عام 2015م. ويرجع ذلك إلى معوقات الوصول إلى الأراضي الزراعية ونقص مياه الأمطار وعوائق أخرى. ونتيجة لذلك قدرت وزارة الزراعة والري إجمالي حصاد الحبوب في 2015م بنسبة 30 في المئة من معدل العام السابق. وفقاً للإدارة العامة للإحصاء في وزارة الزراعة والري بلغ حصاد الحبوب في 2014م (393,962) طن بينما يقدر حصاد 2015م من الحبوب بـ (275,773) طن. وستقدم نتائج التقييم القادم المشترك بين الوكالات "التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية"<sup>3</sup> المعلومات عن المساحة المزروعة الفعلية وكمية الحصاد.

تأثر الإنتاج خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب نقص وارتفاع أسعار الوقود، الديزل على وجه الخصوص، كونه أحد المدخلات الأساسية للإنتاج الزراعي. تسببت ندرة وارتفاع أسعار الديزل خلال موسم الإنتاج في زيادة تكلفة الجارات الزراعية (التركتورات) بنسبة 40 في المئة وزيادة تكاليف الضخ للري بنسبة 50 في المئة. كما أثر ذلك أيضاً على تكلفة النقل بين وداخل المحافظات، حيث زادت تكلفة النقل بين المحافظات إلى أكثر من الضعفين وزادت بنسبة 100 في المئة داخل المحافظات. كما أن الأزمة/الندرة المستمرة والارتفاع في أسعار الوقود تضاعف تكلفة الإنتاج بسبب زيادة تكلفة ضخ المياه إلى المناطق الزراعية وارتفاع تكلفة تحضير الأرض وزراعتها ونقل المنتجات الزراعية إلى الأسواق. خلال الأشهر العشرة الماضية تضاعف متوسط سعر الوقود بين 159 في المئة و197 في المئة مقارنة مع ما قبل الأزمة) المصدر: نظم معلومات الأمن الغذائي في اليمن – وحدة التنسيق في المحافظة ومراقبة الأسعار في السوق – منظمة الأغذية العالمية). وقد أثرت هذه الزيادة والتقلبات في الأسعار على تكلفة الإنتاج للقطاع ودفع العديد من المزارعين التجاريين إلى خفض حجم الاستثمار والإنتاج وخرج بعضهم من مجال العمل بأكمله.

وإلى جانب الزيادة في أسعار الوقود كان هناك أيضاً نقص المدخلات الزراعية وزيادة أسعارها في معظم المحافظات. على سبيل المثال أصبح سعر الأسمدة في حضرموت أعلى بنسبة 53 في المائة عن الأسعار السابقة قبل الأزمة، حيث ارتفع سعر 50 كغ من اليوريا من 6,500 ريال في فبراير 2015م إلى 10,000 ريال في نهاية ديسمبر 2015م (المصدر: نظم معلومات الأمن الغذائي في اليمن/وحدة التنسيق في المحافظة – التحديث الأسبوعي للسوق).

## 2-2 إنتاج الثروة الحيوانية

في اليمن تعتبر المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) أحد المصادر الرئيسية للدخل لصغار المزارعين والأسر الريفية، وأي تأثير على هذه الأصول الإنتاجية يؤثر بالتالي بشدة على الأمن الغذائي وسبل العيش للأسر. في الوقت الحالي ساهم ارتفاع أسعار العلف الحيواني والأعلاف والعقاقير البيطرية والتمدد المستمر لمزارع وحقول المحاصيل والقنات على المراعي التقليدية وأراضي الرعي في الحد من الإنتاج الحيواني في الأراضي المرتفعة في اليمن. كما يتأثر أصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاج الحيواني التجاري بشدة من التأثير المزدوج للصرع مما يتسبب في ندرة الأعلاف وغيرها من المدخلات. حالياً تعاني الأراضي المرتفعة من موسم الجفاف وهطول الأمطار المحدود للغاية والذي يجبر أصحاب الماشية لتخفيض عدد ماشيتهم عن طريق بيع بعض الحيوانات لمواجهة ندرة العلف ومحدودية مناطق الرعي.

<sup>3</sup> إن التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية هو تقييم مشترك بين الوكالات (منظمات الأمم المتحدة) سيتم في إطار تنسيق مجموعة الأمن الغذائي والزراعة من قبل برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة الفاو والوزارات الحكومية ذات الصلة من أجل فهم الأثر الكلي للصرع الدائر على حالة الأمن الغذائي والتغذية

## برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكوتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبينما هذا هو الحال في الأراضي المرتفعة يختار أصحاب الثروة الحيوانية في الأراضي المنخفضة<sup>4</sup> الذين يحصلون على حصة جيدة من الأمطار وأعلاف ومراعي أفضل نسبياً الإبقاء على حيواناتهم حتى يحصلوا على أفضل سعر مقابلها.

بسبب النقص في الميزانية الحكومية وتكاليف تشغيل الخدمات العامة تدهور النظام الرقابي والذي يؤثر سلباً على الترصد الوبائي للأمراض والأوبئة الحيوانية وحملات التحصين التي تحمي أصول الثروة الحيوانية من الأمراض الوبائية. حيث نفذت حملات محدودة للتحصين ضد طاعون المجترات الصغيرة وجدري الأغنام والماعز بدعم من بعض المنظمات الدولية في حجة وتعز والحديدة. مع عدم وجود الترصد والرقابة المنتظمين للصحة الحيوانية يصبح حدوث / انتشار الأمراض المتوطنة مثل الدودة الحلزونية للعالم القديم والتي كان وضعها منخفض جداً تهديدات خطيرة للإنتاج الحيواني. ووفقاً لإدارة الصحة الحيوانية في الحديدة تتعرض الثروة الحيوانية في منطقة تمامة للدودة الحلزونية وتم مؤخراً معالجة أكثر من 7 آلاف حالة.

هيبى سقوط الأمطار في تمامة بيئة مواتية لانتشار الأوبئة التي تنتقل عن طريق البعوض. عرفت حمى الوادي المتصدع في اليمن (منطقة تمامة) قبل 15 عاماً، ولا يزال خطر رجوع هذا المرض خصوصاً مع الانقطاع الكامل للخدمات البيطرية (أنشطة الترصد الوبائي) بشكل عام وإجراءات الحجر الصحي البيطري عند نقاط الدخول بشكل خاص. قبل 2011م كان لدى الإدارة العامة للصحة الحيوانية والحجر البيطري شبكة معلومات قوية عن الصحة الحيوانية تنتج تقارير مراقبة الأمراض الحيوانية النشطة والغير نشطة. تم تأسيس شبكة الترصد الوبائي (تقارير المراقبة السلبية والإيجابية) على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والمدريات، حيث غطت 213 مديرية من أصل 334 مديرية في اليمن. حالياً توقفت غالبية هذه الأنشطة عن العمل. وبشكل عام فإن قطاع الثروة الحيوانية وسبل عيش المنتجين والأمن الغذائي في خطر ما لم يتم تنفيذ تدخلات مناسبة في أنشطة الصحة الحيوانية وتربية الثروة الحيوانية.

## 2-3 إنتاج الدواجن

وفقاً لوزارة الزراعة تقع أكثر من 90 في المئة من مزارع الدواجن التجارية التي تورد المنتجات إلى السوق في الأراضي المرتفعة في المرتفعات الجنوبية في تعز وإب والبيضاء والمرتفعات الوسطى في ذمار وصنعاء وعمران وصعدة. عانى قطاع إنتاج الدواجن انتكاسة خطيرة وفقدان للدواجن منذ تصاعد الصراع في مارس 2015م، وبالإضافة إلى ذلك فإن الضربات الجوية قد دمرت بعض مزارع الدواجن في تعز وذمار وبقاها تفريخ لإنتاج الكتاكيت في منطقة البرح في محافظة تعز حيث كانت تحتوي على 2.5 مليون بيضة تفريخ.

والأكثر جساماً من ذلك أن قطاع إنتاج الدواجن عموماً في اليمن في خطر ما لم تتخذ وتوضع تدابير وقائية وعلاجية منتظمة، على سبيل المثال ساهم النقص في اللقاحات ضد مرض ماريك إلى فشل إنتاج دجاج البيض والذي أثر على إنتاج بيض المائدة في اليمن. في حين أن إنتاج الدواجن تم إنعاشه في بعض المناطق وذلك بفضل التحسن النسبي في توريد لقاحات وأدوية وأعلاف الدواجن والوقود بما في ذلك وقود الديزل والغاز فما زالت مزارع الدواجن في بعض مناطق تعز تعاني من نقص في هذه المدخلات والإمدادات. نظراً لاستيراد لقاحات الدواجن والأدوية وبيض التفريخ من بلد غير بلد المنشأ تزيد نفقات إضافية على أسعار هذه المدخلات. عند المقارنة بأسعارها قبل الأزمة فقد زادت أسعار اللقاحات والأدوية وبيض التفريخ بنسب 150 و50 و50 في المئة على التوالي. حالياً يبلغ سعر علف الدجاج اللحم 120,000 - 130,000 ريال / طن في حين كان 140,000 ريال / طن في أغسطس 2015م و115,000 ريال / طن متري قبل الأزمة. حالياً يبلغ سعر علف الدجاج البيض 110,000 ريال / طن متري في حين كان 106,000 ريال في أغسطس 2015م و85,000 - 90,000 ريال / طن متري قبل الأزمة.

وقد أثر إغلاق و / أو انخفاض عدد مزارع الدواجن التجارية بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وتعطل نظام السوق في تعز والمناطق الأخرى المستمر فيها الصراع على فرص العمل للقوى العاملة والأشخاص الذين يعملون على طول سلسلة القيمة. ويقدر الخبراء أن هناك انخفاض بنسبة 60 في المائة في الإنتاج في مناطق

<sup>4</sup> خلال شهري نوفمبر / ديسمبر 2015م شهد سقوط الأمطار في تمامة وبعد إعصار تشابالا في الأراضي الشرقية المنخفضة في شبوة وحضرموت وأبين والمهرة



## برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي الصراعات وانخفاض بنحو 25 في المئة في فرص العمل في مناطق أخرى نظراً لزيادة أسعار المدخلات وغياب الطاقة الكهربائية وشحة الوقود والضعف الاقتصادي الأخرى على إنتاج الدواجن. وعلى الرغم مما ذكر فقد كان هناك بعض التحسن في أسعار منتجات الدواجن تسليم المزرعة، مما شجع المزارعين على استئناف ومواصلة الإنتاج. حالياً يعتبر سعر الكرتون الواحد تسليم المزرعة (12 باكيت في 30 بيضة) من بيض المائدة 9,500 ريال مقارنة بـ 6,500 ريال في أكتوبر / نوفمبر 2015م، وقد ارتفع سعر الدجاج اللاحم تسليم المزرعة أيضاً من حوالي 500 ريال للدجاجة الحية الواحدة إلى حوالي 700 ريال.

### 4-2 إنتاج الاسماك

تمتلك اليمن 2,520 كم من السواحل وهبها الله مواطن طبيعية وموائل مختلفة وموانئ غنية بثروة من الموارد البحرية، ويعتبر قطاع الأسماك واحداً من القطاعات الواعدة في اليمن وفيه إمكانية كبيرة لفرص العمل وتوليد الدخل وتحقيق الأمن الغذائي للسكان على طول المناطق الساحلية. على الرغم من ذلك كانت تنمية هذا القطاع تواجه تحديات كبيرة تفاقم معظمها بسبب الصراع الحالي ونتائجه المتمثلة بشكل أساسي في قيود الاستيراد والوصول إلى البحر وندرة وارتفاع أسعار الوقود والنقل ومرافق التخزين (المبردة). أضف إلى ذلك فقد أعاق الصراع والمراقبة العسكرية على طول الساحل كبير حركة صيد الأسماك، كما يتم استهداف قوارب الصيد خصوصاً في محافظات الحديدة وتعز وحجة. نتيجة لكل ذلك فقد توقفت أغلبية خدمات قطاع الأسماك. وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة الفاو حيث فقد 65% من الصيادين سبل عيشهم بالإضافة إلى 650,000 العمال العرضيين العاملين في التعبئة والتخزين والنقل وذلك بسبب الصراع. وتقول التقارير أن أنشطة الصيد غير المرخصة وغير القانونية تستغل حالة الصراع والفراغ في سيطرة الحكومة والنظام الرقابي في المنطقة، وقد حذرت وزارة الثروة السمكية باتخاذ إجراءات قانونية ضد الصيد غير المشروع والاتجار بها للأفراد والشركات.

أثرت ندرة وارتفاع تكلفة الوقود وانعدام الأمن في المحافظات الساحلية بشكل كبير على ممارسات الصيد وخفضت بشكل كبير من كمية المصيد السمكي والعرض في جميع أسواق المحافظات الوسطى والساحلية، كان هناك انخفاض كبير في الصيد التقليدي بنحو 75 في المئة في تعز والحديدة. وقد بلغ الانخفاض في المحافظات الأخرى ما يقرب من 50 في المئة مقارنة مع عام 2014م. وأثر تراجع الإنتاج بشكل مباشر على 50 في المئة من الصيادين الذين فقدوا سبل العيش والدخل والأمن الغذائي للأسرة ولم يعد بإمكانهم الحفاظ على رفاهية أسرهم، كما وصلت تجارة الأسماك في كل من أسواق العاصمة والمحافظات بسبب نقص في إمدادات الأسماك وارتفاع الأسعار وضعف القوة الشرائية للسكان. كما تضرر الصيد التجاري الذي كان ينتج أكثر من 600 طن في اليوم الواحد قبل تفاقم الأزمة. وبالمثل انخفضت صادرات الأسماك بشكل ملحوظ بسبب إغلاق منافذ الشاطئ ونقاط الخروج البحرية ومنافذ وموانئ التصدير باستثناء كميات بسيطة لا تذكر تم نقلها بواسطة الشاحنات والحاويات من المهرة إلى عمان. كما لوحظ أن كمية الأسماك المتاحة والمتوفرة في صنعاء والمحافظات الأخرى قد انخفضت بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى الكمية المحدودة من صيد الأسماك والمشاكل المتعلقة بسلامة وأمن التجار الذين ينقلونه إلى العاصمة بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالتخزين والتبريد الناتجة عن نقص الكهرباء والوقود.

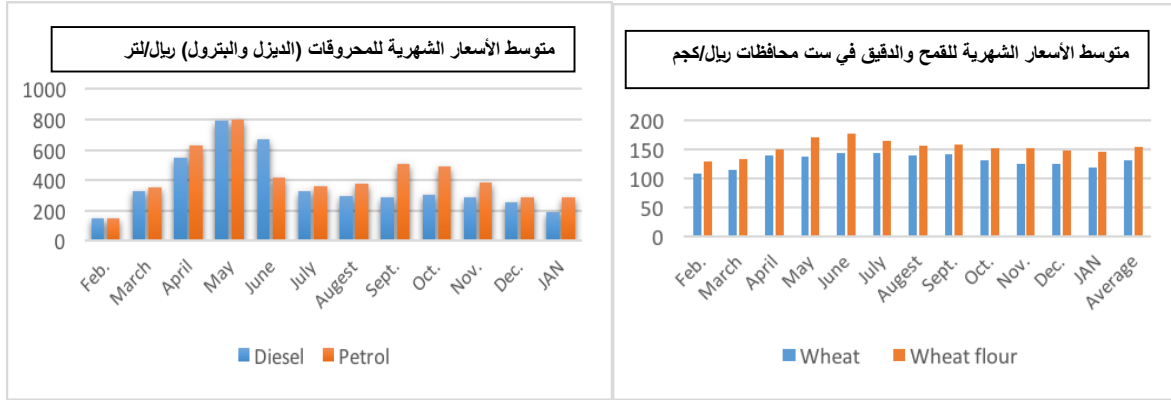
بالإضافة إلى ما سبق كان لإعصاري تشبالة وميغ أوائل نوفمبر 2015م تأثيراً خطيراً على قطاع صيد الأسماك كما أنها تسببت في نزوح نحو 5,974 أسرة في ست محافظات ساحلية ودمرت الأصول الإنتاجية والبنية التحتية وأدوات الصيد (حيث تضررت 1,628 قارب صيد و956 محرك و19 موقع مصائد الأسماك) وتعطل النظام البيئي السمكي. وعلاوة على ذلك أثر الطقس خلال شهري ديسمبر ويناير وهو موسم الرياح عالية السرعة والاضطراب في منطقة البحر الأحمر على كمية الصيد الموردة إلى السوق.

### برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي

### 3. الأسواق والأسعار

تشير مصادر المعلومات عن الأسواق المختلفة إلى تسجيل تحسن نسبي في توافر وأسعار السلع الغذائية الأساسية والمنتجات الحيوانية بالمقارنة مع العرض



والأسعار التي سجلت خلال الأشهر الستة الماضية. ومع ذلك ما زالت الأسعار أعلى بكثير مما كانت عليه قبل الأزمة، فقد عطلت تصاعد الصراع استيراد وتجارة السلع الغذائية الأساسية وغير الغذائية العادية، ومع ذلك ساهم التسهيل على قيود الواردات مؤخراً في تحسين العرض وتوافر السلع الغذائية الأساسية في الأسواق المختلفة. لا يزال توافر السلع الغذائية والأساسية شحيح للغاية في المناطق المتضررة من الصراع مثل تعز وصعدة والبيضاء والجوف ومأرب وذلك بسبب الأشكال المختلفة من العقبات.

ارتفع متوسط سعر القمح ودقيق القمح حوالي 20-23 في المئة مقارنة مع ما قبل الأزمة، وسجلت أقصى زيادة في الأسعار في يونيو 2015م حيث بلغت الزيادة 34 و38 في المائة بالنسبة للقمح ودقيق القمح على التوالي. في حين تظهر أسعار القمح ودقيق القمح انخفاضاً مستمراً فلا تزال أعلى بنسبة 11 و14 في المئة على التوالي مما قبل الأزمة. وعلى الرغم من أن الواردات من السلع الغذائية الأساسية والتجارة قد تحسنت نسبياً يستمر الصراع في منع التجار من نقل البضائع إلى العديد من مناطق البلاد. وتعكس متوسط أسعار الحبوب والبقول المنتجة محلياً الاستقرار النسبي في يناير 2016م مقارنة بشهر ديسمبر عام 2015م. ومع ذلك ما تزال هذه الأسعار أعلى بكثير بالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة في فبراير 2015م. ويبقى متوسط أسعار السلع المستوردة (القمح ودقيق القمح) مستقرًا في محافظات صنعاء وذمار في حين انخفضت بشكل طفيف في حجة وحضرموت ولحج. تظهر إمدادات الوقود وغاز الطهي تحسناً طفيفاً في معظم المحافظات. يشير تقرير يوليو لمنظمة الأغذية والزراعة / نظام الإنذار المبكر والإعلام عن الأغذية أن أسعار تصدير القمح ظلت حوالي 18.3-29.3 في المئة أقل مما كانت عليه في فبراير 2015م وتتراوح بين 175-214 دولار لكل طن متري.

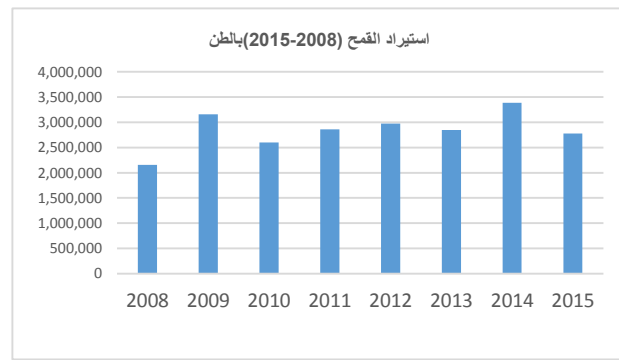
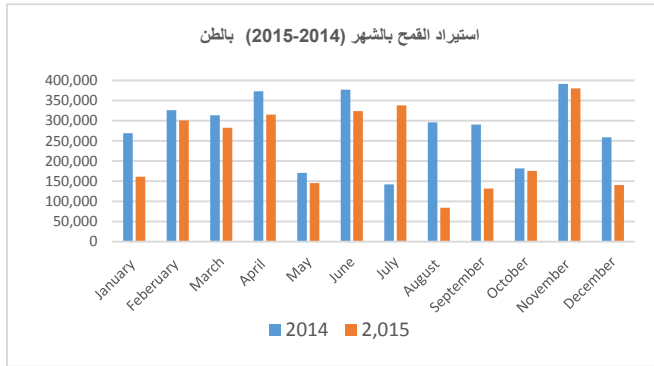
ولا تزال الأسعار في الأسواق الموازية مرتفعة جداً والقنوات الرسمية لبيع الوقود وغاز الطهي محدودة جداً وتحت السيطرة الكاملة لأسعار السوق الموازية، وأثرت المارك الأخيرة على طول الطريق مأرب صنعاء على خط الإمداد الرئيسي لغاز الطهي إلى العاصمة، وهذا من شأنه تصعيد أسعار غاز الطهي نظراً لبعده المسافة الطويلة للنقل. ارتفع متوسط السعر الشهري للبنزين والديزل بنسبة 197 في المئة و159 في المئة على التوالي مقارنة بما قبل الأزمة. ونظراً للقيود على الاستيراد وللحصار هناك نقص كبير في المدخلات الزراعية الأساسية خاصة بذور الخضروات المحسنة كما ورد من الأسواق المراقبة في لحج وحجة وذمار. وكانت أسعار الأنواع المختلفة من حيوانات الثروة الحيوانية لشهر يناير مماثلة تقريباً لأسعارها في ديسمبر 2015م ولكنها زادت بشكل ملحوظ (35-40 في المئة) مقارنة بأسعارها في شهر أبريل / مايو 2015م. يرجع ذلك إلى الأمطار والمراعي الجيدة في منطقة تمامة خلال الأشهر السابقة حيث يفضل المزارعون الحفاظ على حيواناتهم حتى يحصلوا على أسعار أفضل بينما في المناطق الجافة مع ندرة العلف والمراعي يميل المزارعين إلى بيع حيواناتهم من أجل تخفيض عدد مواشيهم بالإضافة إلى عوامل السوق الأخرى التي أثرت على الأسعار.

## برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي

### 4. الواردات الغذائية

تعتبر اليمن من حيث الواردات واحدة من الدول الأكثر اعتماداً على الواردات الغذائية في العالم، ففي اليمن يتم استيراد 55 في المئة من المواد الغذائية<sup>5</sup> المستهلكة ويتم استيراد 90 في المئة من القمح (المحصول الرئيسي). كانت الكمية الإجمالية لحبوب القمح المتاحة خلال 2015م (3,645,046) طن منها (870,000) طن متري مخزون مرحل من 2014م واستيراد (2,775,046) طن متري. ووفقاً لتقرير ديسمبر 2015م من وزارة التجارة والصناعة فإن (370,000) طن متري من حبوب القمح في صوامع التجار بينما (630,000) طن متري في مستودعات كبار التجار. ومع ذلك ما زالت معلومات تقدير التوزيع والمخزون من هذه السلع على مستوى المحافظات تشكل تحدياً كبيراً. كان إجمالي الواردات من حبوب القمح في 2015م (2,775,046) طن متري) أقل بنسبة 18 في المئة من عام 2014م (3,387,048 طن متري) (وزارة التجارة والصناعة، ديسمبر 2015م). ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة بلغ إجمالي السلع الغذائية المستوردة من قبل القطاع التجاري من أبريل 2015م حتى يناير 2016م (3.8) مليون ومن قبل الجهات الإنسانية الفاعلة (0.56) مليون. يرجى ملاحظة أن هذا الرقم يشمل جميع أنواع السلع الغذائية ولا يقتصر على القمح.



بشكل عام تحسنت وفرة حبوب القمح ودقيق القمح في العديد من المناطق ما عدا المحافظات المتضررة من الصراع. نظراً إلى تضرر صوامع الغلال في عدن قام التجار باستيراد دقيق القمح من الخارج مما ساهم في ارتفاع الأسعار بالمقارنة مع ما قبل الأزمة، حيث تم استيراد (129,504) طن متري من دقيق القمح خلال عام 2015م، أعلى بنسبة 84 في المئة من عام 2014م (21,002 طن متري).

أصبحت خمسة موانئ يمنية مفتوحة حالياً الصليف والحديدة والمخا وعدن والمكلا في حين لا تزال ثلاثة منافذ (رأس عيسى وبلحاف والشحر) مغلقة بسبب استمرار الصراع المسلح في المنطقة، ويقدر مجموع الاحتياجات السنوية من الحبوب لعدد السكان البالغ 26.7 مليون بمعدل 12.5 كجم/نسمة/الشهر بـ 4 ملايين طن. بالاعتماد على متوسط السنوات السابقة من 2008م-2014م قدرت وزارة التجارة والصناعة أن الكمية المطلوبة من القمح لعام 2016م هي (3,024,827) طن متري أي 76% من الاحتياجات السنوية. ومن المتوقع أن يتم تغطية بقية النسبة وهي 24% من إنتاج الحبوب المحلي والدعم الإنساني والمخزون المرحل من 2015م. ومن الجدير بالذكر أن تسهيل الاستيراد التجاري للكمية المقدرة بنحو 3 ملايين طن متري من خلال تجار القطاع الخاص في ظل الوضع الاقتصادي والسياسي الاجتماعي الحالي في اليمن سيكون صعباً للغاية. إلى جانب ذلك لا تمتلك اليمن احتياطي غذاء استراتيجي لمواجهة الأوقات الصعبة من الأزمة.



## برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكوتارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي

### 5. حالة التغذية

تستمر حالة الأمن الغذائي والتغذية في التدهور، فوفقاً لليونيسف يتطلب ما يقرب من 3 ملايين طفل دون سن الخامسة والنساء الحوامل أو المرضعات للخدمات العلاجية أو الوقائية من سوء التغذية الحاد. يتسبب النقص للسلع الأساسية مثل المياه والكهرباء والدواء والوقود في المزيد والمزيد من الاضطراب في حياة الناس ومعيشتهم. وبالإضافة إلى ذلك تستمر العوامل مثل الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية المرتبطة بفقدان فرص العمل وعدم وجود فرص عمل في زيادة الفقر وسوء التغذية بين الفئات الأكثر ضعفاً. ويظهر مسح عمليات الرصد والتقدير المعيارية أثناء مرحلة الإغاثة والمرحلة الانتقالية المؤقتة (SMART) المنفذ مؤخراً من قبل منظمة اليونيسيف ووزارة الصحة العامة والسكان في عدن ولحج وحجة والحديدة والبيضاء خلال الفترة من أغسطس إلى أكتوبر 2015م أن مستوى سوء التغذية ينذر بالخطر خاصة في الحديدة حيث يبلغ سوء التغذية الحاد الشامل 31 في المئة مقارنة بـ 18.3 في المئة في 2014م. كما لوحظ تدهور خطير أيضاً في عدن حيث تضاعف معدل سوء التغذية الشامل إلى 19.2 في المئة في 2015م مقارنة بـ 10.3 في المئة في 2014م (مسح الأمن الغذائي الشامل 2014م). بلغ معدل انتشار سوء التغذية الشامل 20.9 في المئة في المناطق المنخفضة و9.9 في المائة في المناطق الجبلية من محافظة حجة، وفي لحج بلغ معدل انتشار سوء التغذية الشامل 20.5 في المئة في المناطق المنخفضة و9.9 في المائة في المناطق الجبلية، أما في مدينة البيضاء لم تشهد معدلات سوء التغذية الشامل أي تدهور كبير ووفقاً لمسح سمات مؤخرًا في أكتوبر بلغ المعدل 6.6 في المئة مقارنة بـ 4.4 في المئة في 2014م (مسح الأمن الغذائي الشامل 2014م). بشكل عام فإن وضع التغذية العام هو أعلى من عتبة / الحد الأدنى للطوارئ مما يدعو إلى الدعم والمساعدة الطارئة إلى المناطق الأكثر تضرراً.

### 6. انعدام الأمن المدني والنزوح الداخلي والهجرة

نزع أكثر من 2.5 مليون شخص داخلياً وفقاً لتقرير فريق عمل النزوح والهجرة لديسمبر 2015م أي بزيادة قدرها (204,014) شخصاً مقارنة مع 2.3 مليون نازح في أكتوبر عام 2015م، هذا وتستضيف محافظة تعز أكبر عدد من النازحين (392,429 شخص)، تليها عمران (288,437 شخص) وحجة (228,453 شخص). ذلك ويجبر استمرار الصراع والقتال العنيف في تعز وصعدة وحجة ومأرب والجوف والبيضاء والضالع وشبوة المزيد من الأسر على ترك منازلهم والبحث عن الأمن والسلامة في مكان آخر. وفقاً لتقرير شهر فبراير 2016م لفريق عمل النزوح والهجرة كان هناك انخفاض طفيف في إجمالي عدد النازحين بـ 78,884 شخص. ومع ذلك هناك زيادة في عدد النازحين في المناطق الشمالية وخاصة في صنعاء ومأرب وتعز وحجة ويرتبط ذلك بتصاعد الصراع في تلك المحافظات. وكان الانخفاض في عدد النازحين في المناطق الجنوبية ولكن مع زيادة طفيفة في عدن والانخفاض ملحوظ في أبين والبيضاء والضالع. وعلى العكس من ذلك كان حوالي 421,146 من السكان العائدين بشكل أساسي عائدين إلى محافظات عدن ولحج وشبوة.

ووفقاً لتقرير برنامج الأغذية العالمي لشهر ديسمبر 2015م فإن الأمن الغذائي للأسر النازحة أخذ في التدهور وقد تم الإبلاغ عن انخفاض كبير في متوسط درجة استهلاك الأغذية وارتفاع في مستويات التعامل/التكيف السلبي منذ الشهر السابق. وقد أدى النزوح الجماعي جنباً إلى جنب مع تقلص فرص الحصول على الغذاء والدخل والخدمات الأساسية إلى أزمة إنسانية. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في أسعار المواد الغذائية في الأشهر الثلاثة الماضية فما زالت القوة الشرائية للأسر النازحة محدودة بسبب دخل الأسرة الأقل من المتوسط. إن مشكلة النازحين في اليمن معقدة ومتشابكة وتتطلب اتباع نهج متكامل وعمل منسق من جميع الجهات ذات العلاقة.

### 7. الملخص والخطوات العملية

- إن الوضع الإنساني الشامل وحالة انعدام الأمن الغذائي في البلاد يزداد تدهوراً وأصبح مقلقاً جداً، وستتدهور نتائج الأمن الغذائي في المناطق الخاضعة لحالات الطوارئ (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - المرحلة 4) والأزمة (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - المرحلة 3)





### برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن

يُمول برنامج تطوير نظام معلومات الأمن الغذائي في اليمن من الاتحاد الأوروبي ويُنفذ من قبل منظمة الفاو والسكترارية الفنية للأمن الغذائي / وزارة التخطيط والتعاون الدولي

- أكثر إن لم تصل الاستجابة الإنسانية بصورة عاجلة للسكان المتضررين. وسيؤدي التصعيد المستمر للصراع إلى تدهور كبير في مخرجات الأمن الغذائي للسكان في ظل الأزمة (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - المرحلة 3) والطوارئ (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - المرحلة 4) في مناطق الصراع النشط وهي تعز وصعدة وحجة والجوف ومأرب وشبوه.
- ما زالت أسعار الوقود وغاز الطهي في الأسواق الموازية عالية جدا والقنوات الرسمية لبيع الوقود وغاز الطهي محدودة للغاية، كما يزيد القتال الدائر على طول الطريق بين صنعاء ومأرب من أزمته وارتفاع أسعارها مما سيكون ضربة قاضية على الاقتصاد والخدمات العامة في البلاد.
- يواصل الصراع الطويل الإضرار بحياة ومعيشة السكان، ويتعين على المجتمع الإنساني مواصلة الدعوة إلى نصح ثنائي المسار يتمثل في تقديم المساعدة الإنسانية جنب إلى جنب مع الأنشطة التي تعزز صمود/ مرونة سبل العيش.
- ستزيد حالة انعدام الأمن والتحديات المستمرة لإجراء أعمال التقييمات الميدانية والخدمات الإنسانية من الأضرار بجودة التدخلات في جميع أنحاء البلاد. ويشمل ذلك تقييم الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والأسواق والمؤشرات الاقتصادية الكلية والحزئية الشاملة.
- إن توقعات الأمن الغذائي والتغذية للعام 2016م ما زالت مثيرة للقلق ويلزم ذلك مواصلة الجهود لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتضررين والضعفاء وبناء قدرة المجتمعات على مقاومة الصدمات من خلال الإنعاش المبكر وبرامج إعادة التأهيل.